دحض الأقوال النقدية عند ابن حبان في "صحيحه"

دراسة وصفية منهجية

د. محمد بن عبدالله السريّع

الأستاذ المساعد في قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة، جامعة القصيم

m.alsorayiea@qu.edu.sa

ملخص البحث:

اهتمَّ الإمام ابن حبان بالدفاع عن صحَّة الأحاديث التي يخرِّجها في كتابه «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع»، وردِّ التعليلات الواقعة والمتوقَّعة عنها، واستعمل في ذلك لفظ «الدحض» الدال على إبطال قول مخالفه.

يستقرئ هذا البحث تلك الإدحاضات النقدية عند ابن حبان في «صحيحه»، التي وقعت في ٢١٤ موضعًا، مصنِّفًا الأقوالَ المدحوضةَ إلى أقوالٍ في: تفرد الراوي، وانقطاع الإسناد، والعلة، والجهالة.

ويبين البحث منهج ابن حبان في الدحض من جهة عرض القول المدحوض موضعًا وطريقة، ومن جهة استناده في الدحض إلى الأسانيد الصحيحة، والقرائن، والقواعد العلمية.

ثم يوضح البحث أخيرًا أن ابن حبان أراد من ذلك تأكيد صحة أحكامه، وزيادة إيضاح شرطه، وضبط المنهج الحديثي، والإثراء العلمي.

الكلمات المفتاحية: صحيح ابن حبان، نقد ابن حبان، نقد النقد.

Debunking the Critical Opinions by Ibn Ḥibbān in His "Saḥīḥ"

A Methodological Descriptive Study

Dr. Mohammed ibn Abdullah Al-Surayyi
Assistant professor, Department of Sunnah and its Sciences, College of Sharia, Qassim University
m.alsorayiea@qu.edu.sa

Abstract:

Imam Ibn Ḥibbān gave attention to defending the authenticity of the hadiths he reported in his book "Al-Musnad As-Saḥīḥ 'alā Al-Taqāsim wa Al-Anwā'", and the refutation of the available or the envisaged criticisms, and he used the word "Daḥd" (debunking) which connotes the invalidity of the opinion of his opponent.

This research tracked this critical debunking from Ibn Ḥibbān in his "Saḥīḥ", which exists in 214 places, with the arrangement of the debunked opinions into: the single narrator, the disconnection of the chain or narrators, the defect, the ignorance.

The research clarifies the methodology of Ibn Ḥibbān on refutation in terms of presenting the refuted opinion in terms of its place and the method used, and in terms of his reliance in the refutation on the authentic chains of refutation, and the scholarly principles.

Conclusively, the research clarified that Ibn Ḥibbān aimed behind this at confirming the correctness of his rulings, and the a further clarification of his condition, and the standardization of the hadith methodology and as a scholalrly contribution.

Key words: Saḥīḥ Ibn Ḥibbān, Criticism of Ibn Ḥibbān, Criticism on Criticism.

د. محمد بن عبد الله السريِّع

مقدمة

الحمد لله ذي الحجة البالغة، له الحكم وإليه المصير، والصلاة والسلام على البشير النذير، والسراج المنير، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فقد تفنَّن علماء الإسلام في حفظ الشريعة المحمدية ونقلها، وتنقيح مروياتها، فأقاموا علم الحديث على قواعد متينةٍ من التثبُّت والتحقُّق والفحص، ثم حرص عدد منهم على تقديم خلاصة جهده وعصارة فكره في ذلك، وذلك بجمع الأحاديث الصحاح الثابتة عن رسول الله ﷺ، مخلَّصةً من الضعيف والمعلول وما لا يصلح للاحتجاج.

وقد سلك هذا المسلك جماعةٌ من الأئمة، كان من أشهرهم الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) -رحمه الله-، إذ ألف كتابه الشهير: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع»، متفردًا بترتيبه المبتكر، ومعتنيًا بالدفاع الصريح عن أحكامه وآرائه، وسدِّ الثغرات التي قد ينفذ منها النقدُ إليها، وتلكما ميزتان من أبرز مِيَز كتابه.

وقد استعمل ابن حبان لرد النقد عن أحاديث «صحيحه» مصطلحًا قويَّ الدلالة، هو مصطلح «الدحض»، فيقول مثلًا: «ذكر الخبر المدحض» ثم يذكر المخالفَ وقولَه. والدحض هو الإبطال والإذهاب[(١)]، وهو الذي وصف الله -تعالى- به حجج المعاندين للإسلام في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ وَلَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞ﴾ [الشورى:١٦].

ومع قوة ابن حبان في مناقشة منتقدي الأحاديث التي يصححها، فقد اشتهر أنه كان متساهلًا في التصحيح، قال ابن الصلاح في الإمام الحاكم: «وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهلٌ في القضاء به»، ثم

(١) انظر: «لسان العرب» (١٤٨/٧).

قال: «ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان البستي»[٢]، ودارت حول هذه الكلمات منازعاتٌ ومناقشات[٣].

وسواء سُلِّم بهذه الكلمات أم لم يُسَلَّم، فإن إبراز شيءٍ من جانب «نقد النقد» عند ابن حبان يثري البحث الحديثي، ويوضح جوانبَ قد تكون خفيةً من منهج الإمام ابن حبان في التصحيح، بل إنه يمكِّن الباحثَ من تتبُّع ابن حبان في مدافعاته وحِجَاجه، وعرضها على القواعد العلمية ومناهج أئمة النقد، للخلوص بنتيجةٍ مبناها الاستقراء والفحص لا التسليمُ أو عدمُه بغير مستند، إذ يكون منهج الإمام أوضحَ ما يكون حال إقامتِه أدلةَ آرائه، ودفعِه النقدَ عنها، خصوصًا إذا كان ذلك بصراحةٍ كصراحة ابن حبان، وقوةٍ كقوة مناقشاته وردوده، فضلًا عن كونه صادرًا من العالم نفسه دفاعًا عن أقواله الشخصية، وليس اجتهادًا من غيره في الجواب عنها.

وقد قاربت دراستان سابقتان هذه القضية:

١- فكتب د. رائد محمد عبد (٢٠١٦م) بحثًا بعنوان: «تعقيبات ابن حبان الحديثية في كتابه الصحيح (التقاسيم والأنواع)»، خصَّه بالتعليقات الحديثية التي كان ابن حبان يُردف بها أحاديثَ كتابه، ولم يتطرَّق لما كان في تبوياته من ذلك، فالضابط عنده ضابط موضعي لا علمي، وكان الأجود أن يضمَّ البحث كل كلام ابن حبان الحديثي في أي موضعٍ كان. وإذا عُلم أن دحض الأقوال النقدية عند ابن حبان -محل بحثي هذا- كان في تبوياته في الأعم الأغلب، وأن البحث المذكور لم يخصص الدراسة للدحض النقدي، تبيَّن أن ليس ثمة تقاطعٌ يُذكر بين البحثين.

٢- وكتبت رقية خردمند ومحمد الزعبي (٢٠١٩م) بحثًا بعنوان: «تراجم ابن حبان: تنوع وابتكار»، تطرَّقا فيه إلى تراجم الأحاديث عند ابن حبان، وتعرَّضا في مطلبٍ مختصرٍ لما ترجم فيه «بذكر علة الحديث أو ردها»،

(٢) «علوم الحديث» (ص٢٢).

(٣) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (٢٢٦/١)، «التقييد والإيضاح» للعراقي (٢٥٠/١)، «فتح المغيث» (٦٤/١).

وعرضا أمثلةً يسيرةً عرضًا مجردًا، دون تركيزٍ على قضية الدحض بعينها، وبلا تصنيفٍ مستقصٍ لوجوه الدحض عند ابن حبان، ولا استنباطٍ لمنهجه ولا لأغراضه.

ولأجل ما سبق بيانه من وجوه الأهمية والفوائد العلمية، وإذ لم تَفِ الدراستان المذكورتان ببحث هذه القضية بعمق، فقد ناسب أن تُفرد في بحثٍ خاص، يبرزها، ويجمع نماذجها، ويصنِّفها، ويوضح منهج ابن حبان فيها، وأغراضه منها.

وتبرز المشكلة الداعية إلى إفراد هذه القضية بالبحث في الأسئلة التالية:

- ما أنواع الأقوال النقدية المدحوضة عند ابن حبان في «صحيحه»؟
- ما منهج ابن حبان في دحض الأقوال النقدية في «صحيحه»؟
- لِمَ اهتمَّ ابن حبان بدحض الأقوال النقدية في «صحيحه»؟

وبذلك يتضح أن البحث يهدف -فيما يهدف- إلى:

- تصنيف الأقوال النقدية التي دحضها ابن حبان في «صحيحه» بحسب أنواعها الحديثية.
- توضيح منهج ابن حبان في دحض الأقوال النقدية في «صحيحه»، عرضًا ومستندًا.
- استنباط أغراض ابن حبان من دحض الأقوال النقدية في «صحيحه».

وقد اقتضت طبيعة البحث سلوك المناهج العلمية الآتية لمعالجته:

١- المنهج الاستقرائي: بسبر إدحاضات ابن حبان للأقوال النقدية في «صحيحه» وتتبُّعها.
٢- المنهج التحليلي: بتفكيك إدحاضات ابن حبان وتصنيفها.
٣- المنهج الاستنباطي: باستخراج منهج ابن حبان في إدحاضاته، وأغراضه منها.
٤- المنهج الوصفي: بعرض إدحاضات ابن حبان في «صحيحه» وأنواعها وإحصاءاتها.

ولا يلتزم البحث ما صرَّح فيه ابن حبان بلفظ الدحض، بل يدخل فيه كل مناقشةٍ من ابن حبان لقولٍ من الأقوال النقدية في الجوانب الإسنادية.

كما لا يتعرَّض هذا البحثُ التعريفيُّ للدراسة التفصيلية لكل موضعٍ من إدحاضات ابن حبان، ولا لنقد آرائه تصويبًا وتخطئةً وفق القواعد الحديثية، ولا للموازنة بين أقواله وأقوال مخالفيه، فلذلك موضعٌ آخرُ في أبحاث موسَّعة.

ومراعاةً لمادة البحث، فقد جرى تقسيمه حسب الخطة التالية:

- **مقدمة** (وفيها توطئة البحث، وتوضيح مصطلحاته، وبيان أهميته، ومشكلته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته).
- **المبحث الأول**: أنواع الأقوال النقدية المدحوضة عند ابن حبان في «صحيحه».
- **المبحث الثاني**: منهج ابن حبان في دحض الأقوال النقدية في «صحيحه». وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: عرض القول المدحوض.
  - المطلب الثاني: مستند الدحض.
- **المبحث الثالث**: أغراض ابن حبان من دحض الأقوال النقدية في «صحيحه».
- **خاتمة** (وفيها نتائج البحث وتوصياته).

ومن الله يرتجى العون والتسديد، وله الحمد كله أولًا وآخرًا.

المبحث الأول: أنواع الأقوال النقدية المدحوضة عند ابن حبان في «صحيحه»

ناقش ابن حبان في «صحيحه» مئات الأقوال العلمية، وهي في الجملة ترجع إلى صنفين رئيسَين:

١- أقوال في المسائل الشرعية عمومًا، سواء في الأصول أو الفروع(٤).

٢- أقوال تتعلق بالأحاديث النبوية خصوصًا، وهذه منها أقوالٌ في فهم الأحاديث النبوية وتأويلها، وتفسير غريبها، وبحث التعارض بينها، وأقوالٌ في الاحتجاج بالسنة النبوية والطعون الموجَّهة إليها، وأقوالٌ في جودة فقه المحدثين وصحَّة أصولهم، وأقوالٌ في نقد الأسانيد وبيان عللها.

ومجال البحث في هذه الأضرب واسع، إلا أنه يبرز منها الضرب الأخير، الذي أكثر ابن حبان فيه من دحض الأقوال ومناقشتها، إذ اجتمع لي بعد سبر الكتاب ٢١٤ موضعًا كان القول المدحوض فيها يتعلق بإسناد الحديث وصحَّته.

ويمكن -بعد السبر- تقسيمُ الأقوال المدحوضة في هذه المواضع إلى أربعة أنواع أساسية:

النوع الأول: تفرد الراوي:

وهو النوع الغالب في البحث الدحضي عند ابن حبان، حيث كثرت عنده الاستدراكات على الأقوال التي تدَّعي تفرُّد الراوي بالحديث، فبلغ مجموعها ١٣٠ استدراكًا، بما نسبته ٦١٪ من العدد الكلي.

ويتَّضح بالنظر إلى هذه الاستدراكات شمولها لوجهَي التفرد المعروفين:

---

(٤) من الأبحاث التي تطرقت إلى هذه القضايا: «معالم فقه ابن حبان» لعبدالمجيد محمود، «آراء ابن حبان في مسائل العقيدة ومنهجه في عرضها» لعبدالعزيز المبدل (رسالة ماجستير)، «آراء الإمام ابن حبان الأصولية في صحيحه» لفوزان الأنصاري (رسالة ماجستير)، «تراجم أنواع الأوامر من صحيح ابن حبان -دراسة أصولية تحليلية-» لأيمن الحبشي (رسالة دكتوراه)، «تراجم أنواع الأفعال من صحيح ابن حبان -دراسة أصولية تحليلية-» ليعقوب البرقاوي (رسالة دكتوراه)، «تراجم أنواع النواهي من صحيح ابن حبان -دراسة أصولية تحليلية-» لمحمد الرفاعي (رسالة دكتوراه).

١- دحض التفرد النسبي:

اهتمَّ ابن حبان ببيان المتابعات التامة لبعض الرواة عن شيوخهم، وردِّ القول بتفرُّدهم النسبي عنهم في حديث الصحابي نفسه، وقد يصرح ببيان موضع التفرد، وهو الشيخُ المتفرَّدُ عنه، كقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به عنبسة **عن الحسن**»، ثم أورد رواية زياد الأعلم عن الحسن(٥)، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر ما رواه **عن نبيه بن وهب** إلا نافع»، ثم أورد رواية عبدالجبار بن نبيه بن وهب عن أبيه(٦).

لكنه ربما سمَّى المتفرِّدَ وشيخَه معًا، ثم أورد متابعةً قاصرةً له، كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به معاوية بن هشام عن سفيان»، ثم أورد متابعةَ شعبةَ لسفيان(٧)، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به الزهري عن سالم»، ثم أورد متابعةَ نافعٍ لسالم(٨). ولعل مراده أن التفرد الذي أبرزه هو موضعُ النقد المؤثرُ في صحة الإسناد، وأن متابعتَه القاصرةَ تزيل علة تفرُّده(٩)، ولا شك أنه لا يدَّعي أن التفردَ عينَه منقوضٌ بهذه المتابعة، بل لجوؤه إلى المتابعة القاصرة ينطوي على الإقرار بصحَّة الحكم بالتفرُّد في موضعه.

غير أن الأكثر عند ابن حبان إيراد اسم المتفرِّد فحسب، ثم بيان متابعة من تابعه، اعتمادًا على وضوح المقصود بالنظر إلى السياق، كقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به سهيل بن أبي

(٥) (١٣٩/٢).
(٦) (٤٤٧/٣). وانظر: (٥١٤/٣، ٦٢/٥، ٢٢٣، ١٩٠/٦، ٣٣٢، ٢٧٨/٧، ٣٣٥، ٣٧٦، ٣٩٤، ٤٢٦، ٤٦٣، ٦٢٣، ٦٦٠، ٧٦٢).
(٧) (٤٤٨/٦).
(٨) (٤٧٩/٧). وانظر: (٤١٥/٧، ٥٤٩، ٦٥٩، ٧١٣، ٧٦٢).
(٩) يرى ابن حبان -كما في مقدمة «صحيحه» (١١١/١)- أن المتابعة القاصرة تدل على أن للخبر أصلًا يُرجع إليه، وتوجب تبرئة المتفرد من الوهم.

صالح»، وسهيل يرويه عن عبدالله بن دينار -كما في الحديث السابق لهذا النص مباشرةً-، فأورد متابعة سليمان بن بلال له عنه(١٠).

وقد يصرح بكون التفرد خاصًّا بصفةٍ في الحديث، كرفعه أو وصله، أو زيادةٍ في متنه، كقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن **رفع هذا الخبر** تفرد به سفيان الثوري وحده»(١١)، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر ما **وصله** إلا منصور بن المعتمر»(١٢)، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن **ذِكرَ النهبة** تفرد به أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث في هذا الخبر»(١٣)، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن **هذه اللفظة** تفرد بها أبو حمزة وأبو حنيفة»(١٤).

كما قد يصرح -على قلة- بكون التفرد خاصًّا برتبةٍ من رُتب الرواة، كقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا ما رواه **ثقةٌ** عن قيس بن طلق خلا ملازم بن عمرو»، ثم أورد رواية عكرمة بن عمار عن قيس(١٥).

٢- دحض التفرد المطلق:

يورد ابن حبان أقوالًا تدَّعي وقوع التفرُّد المطلق في الحديث، وذلك بانفراد صـــحابيِّه به، وعدم روايته من وجهٍ آخر عن النبي ﷺ، ثم ينقض ذلك ويدحضـه بإيراده من رواية غيره من الصـحابة، كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به معاوية بن أبي ســـفيان»، ثم أورد الحديث من حديث أبي هريرة(١٦)،

(١٠) (١/١٢٤)، وأمثلته كثيرة جدًّا.
(١١) (١/١٧٨).
(١٢) (٧/٤٤٦).
(١٣) (٥/١٣٣).
(١٤) (٢/٣٤٨)، وانظر: (٢/٣٠٥، ٣٠٩، ٣٢٨، ٣/٢٥٥، ٦/٣٧٦، ٧/٣٣٥، ٦٧٧).
(١٥) (٢/١٠٥).
(١٦) (١/١٤٤).

وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذه السنة تفرد بها جابر بن عبدالله»، ثم أوردها من حديث معقل بن يسار(١٧).

وينبغي التنبُّه إلى أن بعض أحكام التفرد يكون موجَّهًا إلى راوٍ دون الصحابي، وقد يُحَدَّد فيها الشيخُ المتفرَّدُ عنه، ثم يكون دحض ابن حبان له بإيراد الحديث من رواية صحابيٍّ آخر، وهذا يُشعر بأن مراده دحض التفرد المطلق، وذلك كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به عبدالرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة»، ثم أورده من حديث جابر(١٨)، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذه السنة تفرد بها سعيد بن سلمة» -وسعيد يرويه عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة-، ثم أورده من حديث جابر(١٩)، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به حفص بن غياث عن أشعث بن عبدالملك» -وأشعث يرويه عن الحسن، عن أنس-، ثم أورده من حديث عبدالله بن عمرو(٢٠).

النوع الثاني: انقطاع الإسناد:

ويأتي هذا النوع بعد دحض تفرد الراوي في كثرة وروده عند ابن حبان، حيث استعمله في ٥٦ موضعًا، وذلك ما يمثل نسبة ٢٦٪ من مجموع استدراكات ابن حبان النقدية في «صحيحه».

وقد استعمله ابن حبان في طبقاتٍ متفاوتةٍ من الرواة، فوقع عنده في دحض نفي الصحبة المؤدي إلى الحكم بإرسال الحديث وعدم إدراك راويه النبيَّ ﷺ، كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن مجاهدًا لم يسمع هذا الخبر من أبي عياش الزرقي، **ولا لأبي عياش الزرقي صحبة** فيما زعم»(٢١)، ووقع عنده في إرسال الصحابي،

(١٧) (١٠٥/٧). وانظر: (١٧٣/١، ١٦٠/٢، ١١٧/٣، ٥٦٣، ٣٦٩/٤، ٨٩/٦، ٥٦٠، ٥٧٠، ٤٦٨/٧، ٤٧٧، ٥٥٢، ٧٨٣).

(١٨) (١٣٠/١). وانظر: (٦٢٢/٧).

(١٩) (٢٤١/٥). وانظر: (١٨١/٧).

(٢٠) (٥٨٨/٦)، وانظر: (٢١٦/١، ٢٤٣، ٨٧/٥، ٥٧٠/٧، ٥٩٣، ٦٢٢، ٦٤٦).

(٢١) (٦١٨/٧).

كقوله: «ذكر الأخبار المصرحة بأن أبا هريرة شهد هذه الصلاة مع رسول الله ﷺ، لا أنه حكاها»(٢٢)، ووقع عنده في سماعات التابعين من الصحابة، كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن عبدالرحمن بن جبير لم يسمع من عبدالله بن عمرو هذا الحديث»(٢٣)، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع هذا الخبر من عائشة»(٢٤)، وفي سماعات أتباع التابعين منهم، كقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن محمد بن إبراهيم لم يسمع هذا الخبر عن خالد بن معدان»(٢٥).

وقد يدحض قولًا بالانقطاع في طبقتين من الإسناد، كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر لم يسمعه ابن وعلة عن ابن عباس، ولا زيد بن أسلم منه»(٢٦).

وربما لم يحدد ابن حبان الطبقة التي وقع فيها الانقطاع، مكتفيًا باستدلال القارئ بالسياق عليها، كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن إسناد هذا الخبر منقطع ليس بمتصل»(٢٧).

وكما دحض ابن حبان أقوالًا في نفي سماع عموم الرواة، فقد دحض أقوالًا بانقطاع مرويات المدلسين، كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن ابن إسحاق لم يسمع هذا الخبر من محمد بن إبراهيم»(٢٨)، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن ابن جريج لم يسمع هذا الخبر من سليمان الأحول»(٢٩).

---

(٢٢) (٤٦٦/٣). وانظر: (٤٨١/٧).

(٢٣) (٣٦٠/١).

(٢٤) (٦١٩/٦). وانظر: (١٦٠/١، ٣٢١، ٢/ ٣٦٢، ٣٠/٣، ١٣٠، ٢٦٥، ٣٠١، ٣٩٧، ٥١١، ٣١٦/٤، ٥٢٨/٦، ٦١٩، ٢٦٧/٧، ٣٨١، ٤٠٩، ٤٢٢، ٥٠٢، ٧٣٥).

(٢٥) (١٧١/١). وانظر: (٢٩٢/١، ١١١/٢، ٣٦٠، ١٠/٣، ١٢٣، ١٦٩، ٤٣٩، ٣٢٩/٥، ٢١٦/٦، ٣٦١، ٧٨/٧، ١٨١، ٤٣٥، ٦٤٦).

(٢٦) (٤٨١/٣).

(٢٧) (٣٢٠/٥). وانظر: (٤٥٠/٤).

(٢٨) (٥٣٠/٢).

(٢٩) (١٦٠/٣). وانظر: (٥٧٦/٧، ٧٧٤).

وربما أورد ابن حبان قولًا بنفي سماع الراوي من شيخه -أو جملةٍ من شيوخه- مطلقًا، لا في حديثٍ بعينه، فيدحضه، كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن يحيى بن عقيل لم يرَ أحدًا من الصحابة»[٣٠]، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن مجاهدًا لم يسمع من أبي هريرة شيئًا»[٣١]، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن عبدالله بن عبدالرحمن هذا مجهول لا يعرف، ولا يعلم له سماع من جابر»[٣٢]. ولا شك أن الانقطاع في الحديث الذي ساقه ابن حبان أولى ما يقع عليه كلامه في دفع الانقطاع عنه.

وقد يكون القول بالانقطاع المطلق مصحوبًا باستثناءِ حديثٍ معيَّنٍ سمعه الراوي من شيخه، فيدحضه ابن حبان بإيراد حديثٍ آخر، كما قال: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن شعبة لم يسمع من إسماعيل بن علية إلا خبر التزعفر»[٣٣].

النوع الثالث: العلة:

اهتمَّ ابن حبان بمناقشة الأقوال التي تدَّعي وقوع العلل وأوهام الرواة في أحاديث «صحيحه»، فدفع هذه المزاعم في ٢٦ موضعًا، وهي ١٢٪ من مواضع الدحض عنده.

وقد يُجمِل ابن حبان في تبويبِهِ العلةَ التي يدحضها، كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر وهم فيه مسعر بن كدام»[٣٤]، ولم يبين وجه الوهم الذي قيل إن مسعرًا وهمه، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن ذكر الأسود في هذا الخبر وهم فيه شريك»[٣٥]، دون بيان نوع الوهم المدَّعى صراحةً، وإن أمكن تبيُّن ذلك من خلال سياق الأسانيد والطرق.

---

(٣٠) (٧١٥/٧).
(٣١) (٤٥٦/٤)، وانظر: (٢٩٩/١).
(٣٢) (٩٨/٥). وانظر: (٣٧٨/٧).
(٣٣) (٤٥٢/٧).
(٣٤) (٥٢٨/٣).
(٣٥) (٣٢١/٥).

لكنه ربما أجمل نوعَ العلة في التبويب، ثم فصَّله في تعليقةٍ يعلقها على النص، كقوله عقب حديثٍ لحماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر -رضي الله عنهما-: «ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أن خبر حماد بن سلمة الذي ذكرناه موهوم»، ثم ساق الحديث من رواية حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، وقال: «سمع هذا الخبر عمرو بن دينار عن ابن عمر، وسمعه عن طاوس عن ابن عباس، وهما طريقان جميعًا محفوظان»(٣٦)، فبيَّن أن الوهمَ المدحوضَ: قلبُ حماد بن سلمة الإسنادَ من «عمرو عن طاوس عن ابن عباس» إلى «عمرو عن ابن عمر».

وربما بيَّن ابن حبان العلة المدحوضة في تبويبه، كقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن **رافع هذا الخبر** وَهِم»(٣٧)، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن **أول هذا الخبر موقوف غير مسند**»(٣٨)، فأوضح بذلك أن المراد دفع علة الوقف عن الحديث، أو عن بعضه.

ومن الملحوظ أن أغلب ما دحضه ابن حبان من العلل: علة القلب، سواء بتغيير الإسناد كاملًا، أو بإبدال صحابيه، أو بعض رواته، حيث وقع ذلك في ١٦ موضعًا من مواضع هذا النوع.

وربما دحض ابن حبان قولًا في مسألةٍ نقديةٍ مؤثرةٍ تأثيرًا مباشرًا في وقوع العلة، كما في قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر حدث به معمر بالبصرة»(٣٩)، ومن المعلوم أن حديث معمر بالبصرة فيه اضطراب وخطأ(٤٠)، وقوله في نسيان الراوي حديثَه: «وليس هذا مما يَهِي(٤١) الخبرُ بمثله، وذلك أن الخيِّر الفاضل

(٣٦) (٣/٤٢).
(٣٧) (٤/٦١)، وانظر: (٦/٣٩٤).
(٣٨) (٥/١٩١).
(٣٩) (٢/١٦٢).
(٤٠) قال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٦٨٠٩): «ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة».
(٤١) أي: يَضعُف.

المتقن الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث ثم ينساه، وإذا سئل عنه لم يعرفه، فليس نسيانُه الشيءَ الذي حدث به بدالٍّ على بطلان أصل الخبر»[٤٢].

النوع الرابع: جهالة الراوي:

وقد وجدته عند ابن حبان في موضعين -فقط- من «صحيحه»، وهما قوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن عبدالله بن عبدالرحمن هذا مجهولٌ لا يعرف»[٤٣]، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن عبدالله بن أبي عتبة مجهولٌ لا يعرف»[٤٤].

* * *

ونخلص مما سبق إلى نتائج وملاحظات، أبرزها ما يلي:

١- تركَّزت إدحاضات ابن حبان على أربعة أنواع نقدية، وهي -مرتَّبةً بحسب تكرُّرها عنده-: التفرد، والانقطاع، والعلة، والجهالة.

٢- يحتمل أن اهتمام ابن حبان بهذه القضايا، خصوصًا الثلاثة الأُوَل، ناشئٌ عن انتشارها عند المحدِّثين في زمانه، وكثرة استعمالها في ردِّ الأحاديث وتضعيفها، وربما التعسُّف في ذلك.

٣- يلاحظ غياب ما يتعلق بأحوال الرواة من جهة الطعن في عدالتهم أو ضبطهم، وعدم مناقشة ابن حبان لما قد يورد من ذلك على رواة صحيحه، وهذا راجعٌ -فيما يظهر- إلى كونه ناقش هذه القضية إجمالًا باستفاضةٍ في مقدمة الكتاب، فذكر شرطه في الرواة، وهو العدالة في الدين، والصدق في الحديث، وفهم الحديث

(٤٢) (١٠١/٥).
(٤٣) (٩٨/٥).
(٤٤) (٧٧٥/٧).

ومعرفة صنعته، ومعرفة ما يحيل معانيه، والسلامة من التدليس، وذكر أنه ربما روى عمَّن تُكلِّم فيه، أو اختلفت فيه أقوال الأئمة، بعد أن تترجَّح عنده ثقتُه بالبرهان الصحيح(٤٥)، فلم يحتج إلى إعادة ذلك في كل موضع.

(٤٥) (١/١٠٨-١١٢).

المبحث الثاني: منهج ابن حبان في دحض الأقوال النقدية في «صحيحه»

يمكن تلخيص منهج ابن حبان في مناقشة الأقوال النقدية ودحضها في «صحيحه» من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: عرض القول المدحوض:

يوضح ابن حبان القول النقديَّ الذي يردُّه، ليتحرَّر محلُّ النزاع، وتتركَّز المناقشة العلمية، وهذا أصلٌ رئيسٌ من أصول المناظرة والجدل.

ويمكن تلمُّس منهج ابن حبان في عرض القول المدحوض من خلال المسائل الآتية:

١- **وضوح العرض**: مرَّت في المبحث السابق إشاراتٌ إلى صورٍ من العرض عند ابن حبان، بين إجمالٍ وتفصيل، وإطلاقٍ وتقييد، وذلك بحسب السياق، وبحسب نوع القول المدحوض، إلا أن الغالب من أمره بيان ما سيناقشه بدقَّة ووضوح.

٢- **موضع العرض**: يغلب على ابن حبان عرض القول المدحوض في تراجم (تبويبات) مستقلة، تأتي قبل إيراد الرواية التي تدحض ذلك القول، كقوله: « ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن الشعبي لم يسمع هذا الخبر من جرير»[٤٦]، وقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به حميد الطويل»[٤٧]، وغيرهما كثير.

إلا أنه ربما جاء عرض القول المدحوض عقب الرواية المدحضة، كما في قوله عقب رواية لعمر بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن عمار بن ياسر -رضي الله عنه-: «هذا إسناد يوهم من لم يُحكِم صناعة العلم أنه منفصل غير متصل»[٤٨]، وقوله عقب رواية لمجاهد عن عائشة -رضي الله عنها-: «ماتت عائشة سنة

(٤٦) (٣/٣٠١).
(٤٧) (٧/٢٤٤).
(٤٨) (٢/٣٦٠).

سبع وخمسين، وولد مجاهد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر، فدلَّك هذا على أن من زعم أن مجاهدًا لم يسمع من عائشة كان واهمًا في قوله ذلك»[٤٩]، وقوله عقب حديث: «هذا خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أنه منقطع أو لا أصل له...»[٥٠].

٣- **أوصاف القائل**: لم أقف على موضع صرَّح فيه ابن حبان بتسمية قائلٍ للقول المدحوض، وإنما كان يبهمه دائمًا، ويصفه -مع ذلك- بصفاتٍ تزيد قولَه في نفس القارئ ضعفًا، وتقلل من قيمته، ويظهر ذلك في أمور:

أ- استعماله مصطلح «الدحض»، الدال على الإبطال والإزهاق -كما مر في مقدمة البحث-.

ب- وصفه القول المدحوض بـ«الزعم»، الذي قيل إنه يستعمل في الظن المشكوك بين كونه حقًّا أو باطلًا، لا فيما يُستيقن أنه حق[٥١].

ج- استعماله مصطلح «الإيهام» في مثل قوله: «ذكر خبر أوهم» أو «قد يوهم»، إشارةً إلى قلة خبرة المعارض في الصنعة الحديثية، وعدم تفرقته بين المستند الحقيقي والوهمي.

د- تقليله من شأن القائل، والتشنيع عليه بصفات نحو أنه «لم يحكم صناعة الأخبار، ولا تفقه في صحيح الآثار»، أو أنه «لم يحكم صناعة العلم»، وأنه «جهل صناعة الحديث، حيث لم ينعم النظر في متون الأخبار، ولا تفقه في صحيح الآثار»، أو أنه «غير متبحر في صناعة العلم»، أو أنه «لم يمعن النظر في طرق الأخبار»، أو أنه «لم يطلب العلم من مظانه»، أو غير ذلك.

وينبغي أن تُعامَل هذه القضية بقدرها، وينظر إليها بمنظور عصرها الذي قد يسوّغ هذا الأسلوب، لكونه أمرًا متعارفًا عليه في المناقشات والردود، خصوصًا ما أُبهم فيه المناقَش ولم يُسَمَّ، وخصوصًا مع احتمال أن تكون هذه المناقشات حلقةً من حلقات المدافعة التي كانت قائمةً بين أهل السنة والحديث، وبين طوائف المبتدعة

(٤٩) (٣/٢٦٥).
(٥٠) (٥/١٠١).
(٥١) انظر: «لسان العرب» (١٢/٢٦٤).

الطاعنين في السنة النبوية[٥٢]، وإلا فمن المسلَّم أن المنهجية العلمية المستقرَّة تقتضي احترام المخالف، ومناقشة القول لا القائل.

٤- **الأقوال المفترضة**: جاءت أكثر الأقوال المدحوضة عند ابن حبان بصيغة الماضي: «زعم، أوْهَمَ، توهَّم»، مما يشير إلى اطِّلاعه على قولٍ قيل في المسألة فعلًا، وانتهاضه إلى الرد عليه.

إلا أن ابن حبان أورد عدَّة أقوالٍ بصيغةٍ تشير إلى أنه يفترضها افتراضًا، ويَحتمل أن يقول بها قائل، وهي صيغة: «قد يوهم»، فكأنَّ ابن حبان يرى أن واقع طرق الحديث قد يؤدي إلى القول بقولٍ يحتاج إلى مناقشةٍ ودحض، وإن لم يقف على من قال به بعدُ، فهذا منه ردٌّ على القول المتوقَّع، لا على القول الواقع.

وربما استعمل ابن حبان ذلك دون الإشارة إلى قولٍ ولا قائل، لا واقعًا ولا افتراضًا، كما كان يُكثر من الجمع بين الأوجه المختلفة عن المدارات، دون يذكر أن أحدًا قال بترجيح وجهٍ على آخر، ولا أن الاختلاف قد يوهم أن أحد الوجهين معلول، وإنما يبتدئ الجمع ابتداءً، كقوله: «سمع هذا الخبر عبدالله بن بريدة عن أبيه، وسمعه من بشير بن كعب عن شداد بن أوس، فالطريقان جميعًا محفوظان»[٥٣]. ويمكن عدُّ هذا الأسلوب دفاعًا استباقيًّا عن تصحيح الحديث، وردًّا مقدَّمًا على من قد يرجح أحد الوجهين، ويناقش ابنَ حبان في تصحيح الوجه الآخر.

المطلب الثاني: مستند الدحض:

لم يُخلِ ابن حبان مناقشةً لقول نقديٍّ من دليل علميٍّ يستند إليه في مناقشته، وهو أبرز عناصر الدحض عنده وأهمها، نظرًا لتأثيره في الموازنة بين قوله وقول معارضه.

ويمكن تصنيف مستندات ابن حبان في إدحاضاته إلى الأصناف التالية:

---

(٥٢) ناقش ابن حبان في مقدمة كتابه (١/١١٢-١١٦) مَن ردَّ أخبار الآحاد، وتطرَّق إلى مسألة عدالة الصحابة وضبطهم، ودحض في تضاعيف الكتاب -كما مرَّ في مطلع المبحث الأول- أقوالًا في عدم الاحتجاج بالسنة النبوية وطعونًا موجَّهةً إليها.

(٥٣) (١/٤٠٤).

١- **الأسانيد**: وهي الطرق والروايات الصحيحة الثابتة -حسب رأي ابن حبان-، التي تُثبت عكس القول المدحوض وتنقضه، فإن كان قولًا بتفرُّد راوٍ، أورد المتابعة الدالة على بطلان دعوى تفرُّده، وإن كان قولًا بانقطاع روايةٍ أورد طريقًا فيها تصريح الراوي بسماع من ادُّعي انقطاع روايته عنه، وإن كان قولًا بتوهيم راوٍ أورد ما يثبت ضبطه، كروايةٍ موافِقة، أو روايةٍ تجمع بين وجهين، أو نحو ذلك.

٢- **القرائن**: وهي مرجِّحاتٌ غير قطعية لردِّ القول المدحوض، كاستعماله تواريخ المواليد والوفيات لتقريب سماع الراوي ممن قيل بانقطاع روايته عنه، مثل قوله في حديثٍ لمجاهد: «وهم من زعم أنه لم يسمع من أبي هريرة شيئًا، لأن أبا هريرة مات سنة ثمان وخمسين في إمارة معاوية، وكان مولد مجاهد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب، ومات مجاهد سنة ثلاث ومائة، فدل هذا على أن مجاهدًا سمع أبا هريرة»(٥٤)، وكقوله في حديث عمر بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، أن عمار بن ياسر صلى ركعتين، فخففهما، فقال له عبدالرحمن بن الحارث: يا أبا اليقظان...، قال ابن حبان: «هذا إسناد يوهم من لم يحكم صناعة العلم أنه منفصل غير متصل، وليس كذلك، لأن عمر بن أبي بكر سمع هذا الخبر عن جده عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن عمار بن ياسر، على ما ذكره عبيدالله بن عمر، لا أن عمر بن أبي بكر لم يسمعه من عمار على ظاهره»، فاستعمل ابن حبان ذِكرَ عبدالرحمن في قصة الحديث لترجيح أن عمر أخذ الحديث عنه وإن لم يصرح بذلك، مما يدل على عدم انقطاع الإسناد(٥٥).

٣- **القواعد**: وهي أحكام علمية عامة يناقش بها ابن حبان قول معارِضه، كقاعدة الجمع بين وجهَي الاختلاف الإسنادي، قال ابن حبان عقب حديثٍ أخرجه لابن الزبير عن النبي ﷺ، وله عن أبيه -رضي الله عنه-، وله عن عائشة -رضي الله عنها-: «لست أنكر أن يكون ابن الزبير سمع هذا الخبر عن النبي ﷺ، وسمعه من أبيه وخالته عائشة عن النبي ﷺ، فمرة أدى ما سمع، وأخرى روى عنهما، وهذا شيء مستفيض في الصحابة، قد يسمع أحدهم الشيء عن النبي ﷺ، ثم يسمعه بعد عمن هو أجلُّ عنده خطرًا، وأعظم لديه قدرًا،

(٥٤) (٢٩٩/١).
(٥٥) (٣٦٠/٢).

عن النبي ﷺ، فمرةً يؤدي ما سمع، وتارةً يروي عن ذلك الأجل، ولا تكون روايته عمن فوقه لذلك الشيء بدالٍّ على بطلان سماع ذلك الشيء، وهذا كخبر ابن عمر في سؤال جبريل في الإيمان والإسلام، سمعه من النبي ﷺ، ثم سمعه من أبيه، فأدى مرة ما شاهد، وأخرى عن عمر ما سمعه منه، لعظم قدره عنده»[٥٦].

ومن الواضح أن ابن حبان يرجع في هذه القاعدة إلى التجويز العقلي الذي ينطلق من عدم استحالة رواية الرواي الوجهين كليهما[٥٧]، وقد يؤيد هذا بكثرة وقوع ذلك في الرواية -كما ذكر في النص السابق[٥٨]-، كما قد يزيده تأكيدًا بوجود اختلافٍ بين اللفظين يقضي بأنهما حديثان متباينان محفوظان[٥٩].

ومن ذلك حكمه بعدم تأثير نسيان الراوي لحديثه على صحة رواية الثقة له عنه، واستعمال هذه القاعدة لمناقشة من أعلَّ الحديث بنسيان راويه، قال: «وليس هذا مما يَهِي الخبرُ بمثله، وذلك أن الخيِّر الفاضل المتقن الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث ثم ينساه، وإذا سئل عنه لم يعرفه، فليس نسيانُه الشيءَ الذي حدث به بدالٍّ على بطلان أصل الخبر»[٦٠].

وينبغي التأكيد -ثانيةً- على أثر هذه المستندات في المقارنة والترجيح بين قول ابن حبان والقول الذي يدحضه، وأن ذلك يعني عدم التسليم لأي من القولين إلا بعد البحث والتتبُّع، وهو ما ينبغي أن تنهض إليه أبحاث علمية جادَّة موازنةً ونقدًا، وبيانًا لأثر هذه المستندات في المنهج النقدي عند ابن حبان.

(٥٦) (١٤/٥)، وانظر: (٤٧٩/٣).
(٥٧) لقوله: «لست أنكر»، وقد قالها في طبقة أخرى غير طبقة الصحابة، انظر: (٢٠٦/١، ٦١/٥، ٣١٠).
(٥٨) من المحتمل أن يكون حكمه بهذه الكثرة مبنيًّا على تجويزه المذكور، فلا يصح مستندًا جديدًا.
(٥٩) انظر: (٥٩/٢، ٢٠٣، ٤٦١/٤، ٤٢٥/٥، ١٦٣/٦).
(٦٠) (١٠١/٥).

المبحث الثالث: أغراض ابن حبان من دحض الأقوال النقدية في «صحيحه»

لم يصرح ابن حبان بأغراضه من دحضه للأقوال النقدية في «صحيحه»، غير أن الآثار العلمية المترتبة على ذلك تدلُّ على ما كان يرمي إليه ابن حبان منه، ولو على جهة الاستنباط والاحتمال. ويمكن إيضاح ما تبيَّن لي من ذلك فيما يلي على هيئة الإجمال، أخذًا من مجموع إدحاضات ابن حبان(٦١):

١- تثبيت صحة الحديث وبيان الشرط:

ألف ابن حبان كتابه بغرض جمع الأحاديث الصحيحة، فسماه: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها».

وحيث إن التصحيح عملية نقدية اجتهادية، فإنه يلزم من ذلك أن تتباين الأنظار في صحة أحاديث كثيرة، فاضطر ابن حبان إلى تأكيد دقة أحكامه بالرد على الأقوال الواقعة والمتوقَّعة التي تنتقد ما يرى صحته من الأحاديث، سواء كان وقف على تلك الأقوال أثناء عملية النقد، أو ظهر له أنها قد تورد على كتابه، أو أن ثمة ما يُحتمل إشكالُه على من ينظر في الحديث وطرقه.

وإضافةً إلى ذلك، فقد أوضح ابن حبان في مقدمة كتابه باستفاضةٍ شروطَه في قبول الحديث الصحيح، وتوسَّع في شرح ما يتعلق بتعارض الجرح والتعديل، وأسباب جرح الثقات، ومسائل الاعتبار، وخبر الآحاد، وتعارض الوصل والإرسال، وزيادات المتون، ورواية المبتدع، والاختلاط، والتدليس.

ويظهر أنه رمى إلى تعضيد هذا الشرح بالتطبيق العملي، وإذا كان مجرد تخريجه للحديث تطبيقًا منه لشروط الصحة التي أوضحها في مقدمته، فإنه قد يحتاج إلى زيادة تحريرٍ لهذه الشروط، ببيان قيودٍ وضوابطَ تحكم تطبيقها

(٦١) أما بيان الأغراض التفصيلية من كل موضع فمحله الدراسات الموسَّعة التي تفصِّل الكلام على إدحاضات ابن حبان، وتخرّج أسانيدها وطرقها، وتحلل موقف ابن حبان فيها، وتقارنه بمواقف غيره من الأئمة، وبقواعد النقد المقرَّرة عندهم.

على الأحاديث، وتأكيد عدم انخرامها في «صحيحه»، وذلك عند تعارض القرائن، أو وجود الإشكال أيًّا كان سببه.

كما يمكن استنباط بعض آراء ابن حبان في هذا الجانب من مجمل نصوصه في دحض الآراء المخالفة، إذ إن دَفْعَ ابن حبان لوقوع علةٍ ما في أحاديث «صحيحه» هو إقرارٌ منه بأنها علةٌ مؤثرةٌ قادحةٌ في الصحة من حيث الأصل، وأن منهجه تجنُّبها فيما ثبت وقوعها فيه، وإنما لم تثبت عنده في هذا الحديث بعينه فحسب. وهذا يزيد ما ذكره في مقدمته توضيحًا، ويتممه ويضيف إليه.

٢- الرد على المخالفين وضبط المنهج العلمي الحديثي:

كانت نوابت المبتدعة تطعن في السنة النبوية ونَقْلها ونَقَلتها في عصر ابن حبان، وتتلقط الاختلافات والإشكالات، وتثير الشبهات، أملًا في تحقيق مقاصدهم ورفع شأن باطلهم(٦٢).

ويظهر أنه نظرًا لاستعمال هؤلاء قواعد حديثيةً صحيحةً أحيانًا، وتمويههم بتطبيقها في غير مواضعها، فقد احتاج ابن حبان إلى مناقشتهم والرد عليهم، لبيان المنهج الحديثي الصحيح -حسبما يراه-، وتقنين ضوابطه وحدوده، ودفع الاستغلال الباطل له.

٣- بيان العلل والإثراء العلمي:

(٦٢) كما فعل أبو القاسم البلخي المعتزلي (ت ٣١٩هـ) في تأليفه كتاب «قبول الأخبار ومعرفة الرجال»، قال ابن حجر في «لسان الميزان» (٤/٤٢٩): «واشتمل كتابه في المحدثين على الغض من أكابرهم وتتبع مثالبهم، سواء كان ذلك عن صحة أم لا، وسواء كان ذلك قادحًا أم غير قادح...». وفي الباب قول الحاكم (ت ٤٠٥هـ) في مقدمة «المستدرك» (١/١٦٤): «وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه المسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أقل وأكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة».

يستطرد كثير من المصنِّفين في الأحاديث الصحيحة في سوق طرقها، وبيان علل ما لم يعتمدوا عليه منها، لتوسيع مدارك القارئ، وتوضيح حال الحديث ومخارجه، وما صح منها وما لم يصح(٦٣).

ويبدو أن هذا غرض من أغراض ابن حبان في سياق الأقوال المدحوضة ومناقشتها، فإنه يحفز القارئ إلى الاطلاع على طرق الحديث، ومعرفة اختيار ابن حبان منها، وسبب اختياره، وجوابه عن النقد الموجَّه إليه، مما ينمي المعرفة العلمية والمهارة النقدية لطلبة الحديث وشُداته.

(٦٣) قال الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/٨): «قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفق لها، وسنزيد -إن شاء الله تعالى- شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب، عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح».

خاتمة

الحمد لله المحمود على كل حال، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وآله وصحبه خير صحبٍ وآل. أما بعد:

فقد خرج هذا البحث من عرضه لقضية الدحض النقدي عند ابن حبان في «صحيحه» بنتائج علمية، أَبرزُها مجملةً ما يلي:

١- دحض ابن حبان في «صحيحه» ٢١٤ قولًا نقديًّا يتعلق بصحة الإسناد، منها ١٣٠ قولًا يتعلق بتفرُّد الراوي نسبيًّا ومطلقًا (٦١٪)، و٥٦ قولًا يتعلق بانقطاع الإسناد في مختلف طبقاته وأنواعه (٢٦٪)، و٢٦ قولًا يتعلق بوهم الراوي وإعلال الحديث، وغالبها في علة قلب الإسناد كاملًا أو إبدال بعض رواته (١٢٪)، وموضعان يتعلقان بجهالة الراوي (١٪).

٢- كان ابن حبان يعرض القول المدحوض بوضوح، ويبيِّنه في تبوياته على الأحاديث غالبًا، ويصف قائلَه بأوصافٍ تضعِّف قوله، كما كان يورد أقوالًا مفترضة أو محتملة.

٣- استند ابن حبان في دحضه للأقوال النقدية إلى أسانيد صحيحة -في نقده- تُثبِت عكس تلك الأقوال، أو قرائن ومرجحات غير قطعية تردُّها، أو قواعد علمية عامة تخالفها.

٤- تشير الآثار العلمية المترتبة على دحض ابن حبان للأقوال النقدية في «صحيحه» إلى أنه كان يهدف من ذلك إلى أمور، منها: تأكيد تصحيحه للحديث، وزيادة توضيح شرطه في الكتاب وتحريره، والرد على المخالفين وضبط المنهج العلمي الحديثي، وبيان العلل والإثراء العلمي.

ومما يوصى به في صدد هذا البحث ما يلي:

١- فتح مشروع علمي في دراسة الأقوال النقدية التي دحضها ابن حبان في «صحيحه» دراسةً نقديةً تفصِّل أغراضه ومستنداته، وتوازن بين رأيه ورأي مخالفه، وتستند إلى تخريج الأحاديث محل البحث، والحكم

عليها وفق الصنعة الحديثية وأقوال النقاد، مع بيان صحة مستندات ابن حبان وأثرها على منهجه النقدي. ويمكن تخصيص الدراسة بنوعٍ معيَّن من أنواع الأقوال المدحوضة.

٢- دراسة الأقوال الحديثية غير النقدية التي تعرض لها ابن حبان بالدحض في «صحيحه»، ومنها أقوالٌ في فهم الأحاديث النبوية وتأويلها، وتفسير غريبها، وبحث التعارض بينها، وأقوالٌ في الاحتجاج بالسنة النبوية والطعون الموجَّهة إليها، وأقوالٌ في جودة فقه المحدثين وصحَّة أصولهم.

٣- العناية بالردود والمناقشات والتعقبات النقدية عند المحدثين، وتكثيف الدراسات الموازنة في هذه الجوانب، خصوصًا ما كان نقد النقد فيه صادرًا عن صاحب القول الأول نفسه.

والله ولي التوفيق، وهو المستعان على كل حال.

المصادر والمراجع

١- تراجم ابن حبان: تنوع وابتكار، لرقية خردمند ومحمد الزعبي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مج١٨، ع٢ (ديسمبر، ٢٠٢١م)، ص٣٧-٧١.

٢- تعقيبات ابن حبان الحديثية في كتابه الصحيح (التقاسيم والأنواع)، لرائد محمد عبد. مجلة الجامعة العراقية، مج٣٥، ع١ (٢٠١٦م)، ص١٨٣-٢٠٤.

٣- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة. ط١، ١٤٠٦هـ. دار الرشيد، سوريا.

٤- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، للعراقي. تحقيق: أسامة خياط. ط١، ١٤٢٥هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٥- صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. د.ت. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦- علوم الحديث، لابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. تصوير: ١٤٠٦هـ. دار الفكر، دمشق.

٧- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي. تحقيق: عبدالكريم الخضير ومحمد الفهيد. ط١، ١٤٢٦هـ. دار المنهاج، الرياض.

٨- لسان العرب، لابن منظور. ط٣، ١٤١٤هـ. دار صادر، بيروت.

٩- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط١، ١٤٢٣هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٠- المستدرك على الصحيحين، للحاكم. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٩هـ. دار المنهاج القويم، دمشق.

١١- المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع (صحيح ابن حبان)، لابن حبان البستي. تحقيق: محمد سونمز وخالص دمير. ط١، ١٤٣٣هـ. دار ابن حزم، بيروت.

١٢- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي. تحقيق: زين العابدين بلافريج. ط١، ١٤١٩هـ. دار أضواء السلف، الرياض.